دائرة الموازنة العامة

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص اللقاء المفتوح لعطوفة المدير العام
مع متلقي الخدمة
من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
(2018/7/23-19-16)

تأكيداً لاستدامة مبدأ الشفافية وحرص الدائرة على انتهاج سياسة الباب المفتوح وإشراك متلقي الخدمة في تطوير وتحسين خدمات الدائرة ومعرفة انطباعهم عنها وأهم احتياجاتهم والعمل على تحقيقها، تم عقد اللقاء الرابع المفتوح خلال ثلاث اجتماعات : صباح يوم الاثنين الموافق 16/ 7، ويوم الخميس 19/ 7،ويوم الاثنين 2018/7/23، حيث تم توجيه الدعوة إلى كافة الوزارات والدوائر و الوحدات الحكومية وحضر الاجتماعات جميع مدراء المديريات وقطاعات الموازنات في دائرة الموازنة العامة.

وقد رحب عطوفة المدير العام بالضيوف الكرام وبين أن الهدف من الاجتماع مع متلقي الخدمة ديمومة التواصل لتحقيق التعاون بما يخدم مصلحة الطرفين نحو التحسين والتطوير، واستعرض عطوفته بعض القضايا المهمة منها:

- صعوبة الأوضاع المالية يفرض علينا أن تكون المبادرة ذاتية من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لأخذه بعين الاعتبار بضبط النفقات خصوصا أن الموارد محدودة خدمةً للمصلحة العامة.
- صدور قرار حكومي بتخفيض النفقات بمبلغ 151 مليون دينار من موازنة عام 2018، وأن هذا التخفيض للمصلحة العامة، لذلك يتوجب على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الإلتزام بالتخفيض.
- تسليم مشاريع موازنات 2019 للإلتزام بالموعد الدستوري لرفع مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لمجلس الامة، كما أكد عطوفته على ضرورة ضبط وترشيد النفقات وأكد على ضرورة التعاون في هذا الجانب حيث لن يتم رصد مخصصات للنفقات غير المبررة.

- بين عطوفته أن اعداد مشاريع موازنات المحافظات ستكون للمرة الثانية لهذا العام وليست التجربة الأولى وأن الوقت متاح لمجالس المحافظات بشكل كافي، كما اكد على ضرورة التعاون والتنسيق ما بين الوزارات ومجالس المحافظات حتى لا يكون هناك ازدواجية بالمشاريع أو عدم قدرة على التنفيذ أو سوء تقدير كلف المشاريع.

<u>ملاحظات الحضور خلال الاجتماعات الثلاث :</u>

<u>أولا": ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات (الإدارة المالية- التنمية الزراعية- التنمية الصناعية) في اليوم الاول 2018/7/16:</u>

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
<u>مندوب البنك المركزي:</u> من الصعب الالتزام بموازنة البنك المركزي نتيجة التغيرات السياسية حيث يكون الانحراف بين الفعلي والمقدر للنفقات السياسية من 50-60%، لكن لو تم إعداد الموازنة آخر السنة لكان أقرب لسياسة الواقع وكان الانحراف أقل، وليس بالموعد المقرر بداية شهر 7 نظراً لخصوصية البنك المركزي.	- إن للبنك المركزي خصوصية معينة حيث يعتبر الجهة الرقابية على الجهاز المصرفي ، حيث اعتبر قانون الفوائض المالية البنك المركزي ضمن الوحدات الحكومية ولا يمكن استثناؤه ما لم يتم تعديل القانون، وفيما يتعلق بهيكل النفقات بالنسبة للوحدات الحكومية فكل وحدة لها خصوصية معينة، لكن بالنسبة لدائرة الموازنة العامة نحاول أن نكيف جميع الموازنات ضمن خارطة الحسابات. - للبنك المركزي معاملة خاصة مقارنة بالوحدات الحكومية لأنه مسؤول عن الجهاز المصرفي والسياسة النقدية، كما أنه لا يتلقى أي دعم من الموازنة، لذلك بالغالب لا يتم التدخل في موازنة البنك المركزي بشكل كامل، بحيث يتم اعتمادها دون إحداث تخفيض في أي جزء منها وقد تم تخفيض بند واحد في سنة من السنوات لما تقتضيه المصلحة العامة.

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
	- تضمن تعميم دولة رئيس الوزراء الذي صدر بشهر 5 تحديد السقوف الاولية والطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشاريع موازناتهم وجداول تشكيلاتهم قبل بداية شهر 7. - تقدير الإيرادات لجميع الوحدات الحكومية لا تتدخل فيها الدائرة، فقط في حال وجود خلل ما في التقدير نخاطب الوحدة ونناقشها ولكن لا يتم التغيير الا اذا رغبت الوحدة واقتنعت بذلك، أما النفقات فتكون مسؤوليتنا، يتم تحديد سقف أولي بشهر 5 بهدف ضبط المبالغة في طلبات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتكون بالعادة لا تتجاوز موازنة السنة السابقة أو أقل منه، والسقف النهائي يتم تحديده بعد الدراسة والنقاش مع الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، حيث يضيف النفقة ويضع المبررات وبعد ذلك يتم النقاش فيها لغاية الاعتماد، وأما السقف النهائي بشهر 9 لا يمكن تجاوزه.
<u>مندوب وزارة الماليـــة:</u> التحديات كبيرة فيما يتعلق بالعجز وحجم الدين والسيولة المالية لتنفيذ الموازنة، كما أن الموازنة يتم عليها تخفيض على 4 بنود محددة مما يسبب صعوبة لنا حيث أن قانون الموازنة يمنع النقل بين هذه البنود مما يؤدي إلى تاجيل المطالبات.	- إن تاجيل المطالبات مزعجة جدا وتسبب تشوه بالموازنة العامة، و هناك اشكالية بين التقديرات بشكل عام وتوفر السيولة بشكل خاص، لكن عملية تخفيض النفقات التي تطرأ على الموازنة تكون محدودة في موضوع المطالبات، حيث يتم التاكيد عند التخفيض عدم تأجيل أي مطالبة من سنة سابقة وبما يحقق المصلحة العامة. - بالنسبة لتقديرات الإيرادات فإن الإيرادات مركزية والذي يعدها وزارة المالية والدوائر المالية التابعة لها، وقد يحدث انحراف بين الفعلي والمقدر بسبب تغير الظروف الاقتصادية بين الزمن الذي حصل فيه التقدير والزمن الفعلي، وهناك كثير من الأمور ليست ضمن حدود الاقتصاد الأردني وليس له سيطرة

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
	عليها.
منـــدوب ســـلطة اقلـــيم البتـــراء: قـدم شـكره علـى علـى اللقـاء، وقـال أنـه يتمنـى لـو كـان اللقاء قبل البدء باعداد الموازنة، لولقد لمس بصدق تحسن واضح وملحوظ على طريقة إعداد الموازنة وزيادة التعاون بين المحلل والدائرة ولقد أبدى بعض الملاحظات منها: **أولاً:** هنـاك اشـكالية عنـد تغير السقوف الاولية التي قمنـا باعـداد الموازنـة بنـاء عليهـا للسـقوف النهائيـة وفـي رصـد المخصـص الكافي للمشاريع ، حبذا لو يـتم الإلتـزام بالأرقـام التأشـيرية ويكـون هنـاك اتفـاق بـين الـدائرة والمحلـل حتـى لا نضـطر لإلغـاء مشاريع. **ثانيـاً:** منذ 5 سنوات وبعد صـدور قـانون الموازنـة والبدء بتنفيذه يتم التخفيض علـى الموازنـة، ممـا يـؤدي	– الموازنـة العامـة جهـد جمـاعي مـا بـين دائـرة الموازنـة العامـة والوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، بالنسبة للسقوف الأولية والنهائيـة تـم التوضـيح أن السـقف الأولـي لضـبط المبالغـة فـي الطلبـات، امـا السـقف النهـائي فيـتم بنـاء عليـه تقدير الموازنـة، ويـتم إعـادة ترتيـب الأولويـات للمشـاريع المرصـود مخصصـات لهـا ضـمن السـقوف النهائيـة، ولـيس دائمـا يـتم تخفـيض المخصص بل يتم الزيادة في بعض الأحيان. – التخفيضات بعد إعداد الموازنة النهائية يؤثر سلباً على الخطط المعتمدة لكـن المصـلحة العامـة أحيانـاً تتطلـب ذلـك حيـث لا يوجد إمكانية لصرف هذه المخصصات ضمن الموارد المالية المتاحة. – العطاءات المركزية فكرة جيدة وموجودة أصلا من خلال دائرة اللـوازم العامـة ولكـن لـيس برصـيد حسـاب واحـد، حتـى تكـون النفقـة علـى موازنـة الوزارة/الدائرة/الوحـدة الحكوميـة، ولا يجـوز الإنفاق إلا على الغاية المرصودة لأجلها، مثلا مشاريع التحول الالكترونـي التـي سـيتم رصـدها ضـمن وزارة الاتصـالات، لكـن الميزة السابقة أنني أستطيع أن أحدد نفقات كل جهة حكومية، مثل هذه الأفكار ممكن الاستفادة منها.

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
إلـــى تأجيـــل بعـــض الالتزامـــات المتعلقـــة بمشاريع الطاقة وما شابه. **ثالثاً:** اقترح مركزية بعض المشـــاريع مثل:الحراســـة ومشـاريع الطاقـة المتجـددة ومشـــــاريع التحـــــول الالكترونـــــي وفـــواتير الكهرباء والماء مثلا تكون مسؤولة عنها دائرة اللوازم العامة من خلال عطاءات مركزية .	
<u>منـــدوب مركـــز إيـــداع الأوراق المالية:</u> - تخفيض النفقة ناقوس خطـر لأن الأسـعار فـي ازدياد مستمر، يجب الربط بـين الإيـرادات والنفقـات، يجب أن أعيد توجيه النفقة بين النفقة الموردة للدخل مما يزيد بند الإيرادات و يقلل العجزوليس التركيز فقط على تخفيض النفقات. - المبالغـــة فـــي تقـــدير موازناتنـــا يكـــون بســـبب المبالغة في التخفيض.	- التخفيض يتم بالتنسيق مع الوزارة وهي الخبيرة بالبنود التي يكون تأثيرها أقل على الإيرادات. - للحد من المبالغة في التقدير: موازنة 2019 سيتم إلغاء أي نفقة غير مبررة، مثلاً الصيانة إذا كانت غير مبررة وغير معززة سيتم إلغاؤها، ولا يعقل أن ننفق أكثر من إيراداتنا وهناك نفقات يمكن الاستغناء عنها. - بالنسبة لديوان المحاسبة فإن الموازنة ليست بيانات فعلية بل هي تقديرية ونتعامل مع ظروف متغيرة.

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
– ديوان المحاسبة يحاسبنا على ضبط وترشيد النفقات وعلى المبالغة في تقدير النفقات ولا يشكرنا على تخفيض نفقاتنا. –ليس بالضرورة أن يتم بناء موازنة السنة الجارية على السنة الماضية لأن هناك أمور طارئة.	

ثانيا": ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات (الإدارة العامة– الدفاع والامن والقضاء – الثقافة والإعلام) في اليوم الثاني 2018/7/19:

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
مندوب الدفاع المدني: شكر عطوفته على اللقاء وسأل هل نستطيع أن نأخذ وعد أن النفقات المبررة سيتم أخذها بعين الاعتبار عند اعداد مشروع الموازنة؟ كما أن المعززات المطلوبة لكل نفقة حجمها كبير، فنقترح أن يحضر عندنا مندوب من دائرة الموازنة العامة أو لجنة لتنظر بالمعززات.	– إذا كانت النفقات المطلوبة مقبولة سيتم رصدها، حيث الهدف ضبط النفقات ضمن سقف إجمالي لا يمكن تجاوزه، ومن الممكن أن تكون بعض النفقات مقبولة ومبررة لكن لا يمكن توفيرها في ظل الظرف الحالي وضمن قدرة الخزينة. – بالنسبة للمعززات كون حجمها كبير، ليس المقصود تصوير عشرات الصفحات، ممكن ورقة واحدة تعتبر إثبات ومعزز للنفقة ويمكن إرسالها بالإيميل، ولا يمنع ذلك التعاون بين الدائرة والجهة الحكومية.

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
مندوب المديرية العامة للدرك: طرح موضوع المتأخرات المتعلقة بالمحروقات وزيادة المخصصات للمديرية.	- هناك خصوصية للمديرية العامة للدرك، الانفاق حصل وسيتم تسديد المتأخرات التي سبقت نهاية عام2015، من بند "تسديد التزامات سابقة" في موازنة وزارة المالية، حتى تنتهي السنة المالية دون وجود أي متأخرات على المديرية، لكن لا يعني ذلك زيادة مخصصات المديرية، حيث سيتم دراسة الموازنة وممكن أن يتم زيادة السقوف المالية لكن قد لا يكون السقف يمثل طموح المديرية لصعوبة الوضع الاقتصادي للبلد.
مندوب مركز تكنولوجيا المعلومات:طلب تعزيز دور الرقابة الداخلية في عملية ضبط النفقات وأن يكون هناك تشاركية بين الرقابة الداخلية والموازنة العامة. -لا يوجد تشاركية بين الوزارات والموازنة في موضوع تخفيض 151 مليون دينار من الموازنة، حيث سيتم عمل مناقلات، والمناقلات مرتبطة برئاسة الوزراء -نحن مؤسسة مستقلة نقوم بإعداد الموازنة،	- دور الرقابة غير الدور التنفيذي، حيث أن الذي يعد لا يراقب على نفسه، ولامانع من اشراك وحدات الرقابة بقصد ضبط النفقات بالعكس سأكون شاكر جداً ومسرور بهذا التعاون، نحن في دائرة الموازنة العامة نريد أن نصل للمبررات. - بالنسبة للتشاركية في تخفيض مبلغ ال151 مليون من موازنة 2018، فيما يخص النفقات الرأسمالية للوزارات فإن التخفيض على المشروع وليس على الوزارة، أما التخفيضات على النفقات الجارية للوزارات والنفقات الجارية والرأسمالية للوحدات الحكومية فقد تم تحديد الآلية والمبلغ ومن خلال التنسيق مع الوزارات الذين هم من سيحدد من أي بند من البنود سيتم التخفيض. - تخفيض النفقات الرأسمالية يؤثر على الاستثمار في حال كانت المشاريع استثمارية، التخفيض يكون عادةً لمشاريع لم يتم طرحها لظروف معينة. - - دمج المؤسسات لم يتوقف وعملية الدمج تحدث سنوياً وقادرين على التعامل معها في إعداد الموازنات. - بالنسبة للخبز فإن المخصصات التي كانت ترصد لدعم الخبز تم صرفها بنفس القيمة كدعم، ولكن تم إعادة توجيه

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
كيف سيتم إعدادها عند حدوث دمج للمؤسسات. -أتساءل كمواطن، حررنا الخبز وحررنا المحروقات وخرجت مؤخراً تصريحات بعدم وجود مخصصات للرواتب	الدعم، بدلاً من دعم السلعة تم دعم المواطن.
<u>مندوب وزارة الشؤون السياسية:</u> - أين وصلنا باللامركزية. -بالنسبة للمنحة الخليجية هل تخضع للانفاق المالي. -هل هناك خطط للتخلص من المباني المستأجرة.	- اللامركزية بدأنا فيها عام 2018 فهي تجربة جديدة ولا يوجد خبرات سابقة، كان دور مجالس المحافظات إقرار موازنات المحافظات لكن التنفيذ يرجع للوزارة لانها أقدر على التنفيذ، لكن في المستقبل وبشكل تدريجي سيكون التنفيذ للمحافظات، ولكن لغايات إنجاح اللامركزية لا بد من إعطاء الصلاحيات بالتدريج للجهاز التنفيذي للمحافظة. - -المنح الخارجية نوعين، النوع الاول يدخل خزينة الدولة وتكون مدرجة ضمن قانون الموازنة العامة وتخضع للرقابة، النوع الثاني لا تدخل الموازنة العامة بناءً على طلب الجهة المانحة حيث يكون التنفيذ والرقابة من الجهة المانحة. - -التخلص من المباني المستأجرة: الموضوع مكلف، ولكن تم التوجه لتملك بعض مباني الوزارات ذات الإيجار المرتفع عن طريق التمويل التأجيري وبالشراكة مع صندوق استثمار الضمان، أو بناء مباني جديدة مثل مستشفى الطفيلة.
<u>مندوب الشؤون الفلسطينية:</u> يوجد لدينا مشكلة مع سكان	- في حال وجود قرارات قطعية من المحكمة يتم دراسة زيادة المخصص في ضوء الإمكانات المالية المتاحة ويكون التسديد بوزارة المالية، ولكن نحتاج أن يتم تزويدنا بخطة أو تصور

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
المخيمات بموضوع (أجور مثل) حيث بدأت ب 50 ألف والان تصل ل 7 مليون، هل هناك خطة متبعة لتسديدها؟	معين للقرارات القطعية حتى نقوم بإعداد خطة لمواجهتها.
<u>مندوب هيئة تنظيم الاتصالات:</u> مشكورين على الجهود، لقد كنا في الهيئة الأكثر وفراً والأكثر إيراداً للموازنة والأقل نفقة في هذا المجال، ولكن بعد أن عطل قانون الموازنة العامة جميع الأنظمة الخاصة وربطها بالموازنة نواجه مشكلة في موضوع المناقلات المالية، حيث ان الدائرة لا تقبل المناقلة إلا كل شهرين و نريد تنفيذ جميع المناقلات مرة واحدة بالسنة والهيئة لا تكلف الموازنة أي شيء.	- مؤسستكم من أكثر المؤسسات التي تورد للخزينة وهذا دورها ونحن نطمح للزيادة. - نفقاتكم تغطى من الشركات، لكن لا نريد مبالغة بالانفاق، وما يزيد عن النفقات يتم إيداعه بالخزينة. - حالياً أصبحت المناقلات للمؤسسات التي تطبق نظام خاص تخضع لقانون الموازنة العامة، والذي اختلف ان المؤسسات التي تطبق نظام خاص كانت تضع البنود بشكل عام وتعمل مناقلات داخلية أما الآن فعن طريق دائرة الموازنة العامة. - المناقلة ليست الأصل،يتم إيجاز المناقلة من بند فيه وفر لبند آخر كنوع من المرونة، نرجوالعمل على توزيع موازنة 2019 بشكل جيد وفي حال وجود مبررات يتم إجازة المناقلة ويتم إرجاع أي مناقلة غير مبررة.
<u>مندوب مديرية</u>	- بشكل عام نتعامل مع المبررات ونناقشها ونتعامل معها ضمن

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
الخدمات الطبية: - نسبة الحصول على على المخصص إذا كان المبرر كافي، حيث موازنة 2018 لا تغطي فعلياً رواتب المديرية وهذا منذ 3 سنوات. -إذا ترتب عجوزات على المديرية، هل هناك خطة للموازنة لتسديد هذه العجوزات.	السقف المحدد حسب الإيرادات والعجز المقدر. - الأصل الالتزام بأحكام قانون الموازنة العامة وعدم تجاوز المخصصات المرصودة في القانون. - بالنسبة لموضوع المتأخرات، تم تخصيص بند اسمه تسديد التزامات سابقة في موازنة وزارة المالية ووضعت خطة للتسديد خلال 3 سنوات، وأرجو التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام القانون، حيث وضعت مادة في قانون الموازنة العامة لوزير المالية الحق أن يقتطع من موازنة الوزارة ليسدد المتأخرات وهناك عقوبات كبيرة في حال المخالفة وسيتم ضبط المتأخرات خلال الفترة القادمة لأنها تشكل عبء كبير على الدولة.
مندوب هيئة الإعلام: بخصوص قرار مجلس الوزراء بتخفيض النفقات لموازنة 2018، نحن لا نزال بالنصف الأول من السنة، فنطلب من حضرتكم أن تكون من النفقات الرأسمالية	- أرى أن يتم التعاون بين المحلل والدائرة بما لا يخل بوظائف الدائرة، في حال كان هناك نية للتخفيض من قبل الوزارة/الدائرة/الوحدة، يتم التعاون مع المحلل وإذا تم التوصل لوضع لا مجال فيه للتخفيض من النفقات الجارية يتم التخفيض من النفقات الرأسمالية.
مندوب ديوان الخدمة: مشكلة الغالبية العظمى في النفقات هي الكهرباء والوقود، أين	- في الفترة الماضية كان هناك توجه نحو هذه المشاريع، لم يتم رفض أي مشروع طاقة متجددة لأي وزارة، مما سبب وفر، وحاليا لا يوجد شراء سيارات جديدة أصلاً، لكن إذا تم شراء مركبة فستكون من نوع الهايبرد أو الكهرباء.

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
الحكومة من مشاريع الطاقة المتجددة والهايبرد ومياه الأمطار.	

ثالثا": ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات (البنية التحتية- الصحة- التعليم) في اليوم الثالث 2018/7/28:

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
مندوب وزارة العمل: - نحتاج إلى اجتماع عن اللامركزية للمندوبين المعنيين من الوزارات لان المعرفة فيها غير واضحة وغير كافية. -لماذ لا يتم فصل التدريب المهني عن وزارة العمل.	- اللامركزية جديدة والفكرة وليدة لدى الجميع والسبب عدم وجود خبرات سابقة، ومدراء الوزارات في المحافظات على الاغلب أعضاء بالمجلس التنفيذي للمحافظة ويتوجب عليهم التنسيق بين المحافظة والوزارة. - تم تحديد مشاريع الموازنات للمحافظات وضمن السقوف وتم توزيعها على الوزارات، فالرجاء الاهتمام بعملية تنفيذ المشاريع. - مؤسسة التدريب المهني هي وحدة حكومية تتقاضى دعم من الخزينة، ولذلك استوجب أن ترد في موازنة وزارة من الوزارات والأولى أن تكون ضمن وزارة العمل، وفي حالة أن الدعم للمؤسسة غير موجود لن ترد في موازنة وزارة العمل ولن يكون هناك مخصص أصلا، وبالنسبة للتخفيض يتم توزيع المبلغ المخفض بين الوزارة والمؤسسة.
مندوب دائرة الإحصاءات العامة: دائرة الاحصاءات تعاني من نقص في مخصصات بعض البنود و	- في حال عدم كفاية المخصصات لا بد من عملية ضبط النفقات ، ولا يجوز تدوير أي نفقة للعام القادم، أما بالنسبة لدائرة الإحصاءات لها خصوصية معينة، حيث يتم تمويل بعض المشاريع من جهات أخرى وليس من الموازنة ارجو أن

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
الدائرة لديها 12 دراسة تعتمد على السيارات المستاجرة وتنتهي مخصصاتها بشهر 4 أو 5 أو 6	يتم الاستفادة من هذا التمويل.
مندوب وزارة التربية والتعليم: نعاني من عجوزات من عامين او 3 وهذه العجوزات تتحول من عام الى عام، المخصصات المرصودة لا تكفي للعدد الهائل من الطلاب.	- المخصصات المرصودة تكفي على الأقل 90%، ويمكن تغطية بعض الانفاق من خلال ضريبة المعارف حيث أن ضريبة المعارف لا تدخل بموازنة الدولة وتنفق بشكل مباشر على العملية التربوية، كما أن الأعباء الإضافية بسبب اللجوء السوري يتم تغطيتها من بعض المنح الخارجية التي لا تدخل ضمن موازنة الدولة ويتم انفاقها مباشرة.
مندوب هيئة النقل البري: موازنة الهيئة لم تكن كافية لتغطية النفقة الطارئة بسبب عودة بعض الموظفين المفصولين، أرجو أن يكون هناك مجال بالموازنة بنسبة 1% او 2% احتياط لمعالجة الأمور الطارئة. المشاريع الرأسمالية مثل دعم الأجور، ارتفعت هذه السنة بنسبة 10% والمبلغ في ازدياد، اقترح أن يكون لدينا مبلغ احتياطي في حال حدث نقص نستطيع تغطيته.	- أرجو أن يتم قدر الامكان إعطاء معلومات دقيقة وبشفافية وبروح من التعاون للزملاء المحللين حتى يتم رصد النفقات المطلوبة، وفي حال حدوث طارئ في بعض النفقات فهناك إمكانية لعمل ما يلزم لتأمين النفقة، ولا نقبل بوجود عجز بالرواتب و بعض النفقات الراسمالية الضرورية نعمل على تغطيتها للهيئة.
مندوب صندوق التامين	- التأمين الصحي هو تامين صحي حكومي وصندوق التامين

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
الصحي:نعاني من القرارات الحكومية التي تزيد من التزاماتنا، كتأمين الأطفال دون سن6 سنوات وكبار السن ما فوق ال60 في المستشفيات الجامعية ومستشفى الحسين للسرطان، ووزارة المالية لا تدفع لنا مما ترتب عليه التزامات مالية ما يقارب 177 مليون، وزاد العبء على المستشفيات الجامعية وستصبح خالية من التخصصات وأشبه بالمستشفيات الحكومية. -لماذا لا نعمل على مجال الاستحقاق بدل الاساس النقدي.	الصحي هو مديرية في وزارة الصحة وبالتالي هناك موزانة لوزارة الصحة وموازنة لصندوق التامين الصحي، قطاع الصحة له اولوية على مستوى الدولة وهو القطاع رقم 2 بالمخصصات بعد قطاع التعليم، كما يوجد مبلغ لا يستهان به للمعالجات الطبية لغير المؤمنين صحيا ويغطي الجوانب التي تقوم الحكومة بتامينها سواء الاطفال دون السادسة وكبار السن فوق 60 سنة، المخصصات المرصودة للصندوق وللوزارة في ظل المعطيات الموجودة مقبولة ويمكن ان نستمر بذلك ومع الحفاظ على تقديم الخدمات الجيدة. - بند المعالجات مسؤولية وزارة الصحة وهي من يوزع هذه المبالغ، والهدف تحسين الخدمة المقدمة للمواطن ضمن الموارد المالية المتاحة. - هناك بند في موازنة وزارة المالية اسمه تسديد التزامات سابقة، حيث تم رصد مبلغ 360 مليون دينار في موازنة 2018، والجزء الاكبر من هذا الرقم مخصص للمعالجات الطبية لغير المؤمنين صحيا.
مندوب وزارة الصحة: منهجية دائرة الموازنة العامة في ضبط الانفاق واضحة لكل الوزارات، ويجب ان تلتزم الوزارات بهذه المنهجية عن طريق اعطاء اولويات لمشاريعها ولبنودها،والحل	- متفق تماما مع هذا الطرح واتمنى ان نتعاون بهذه الروح وبهذه الايجابية لتحقيق الصالح العام. - والوزارة التي لديها مشاكل معينة نتعاون معها لايجاد الحلول المناسبة في ظل الامكانات المتاحة بهذه الايجابية وهذه الروح وضمن قانون الموازنة العامة. - تطبيق مشروع اللامركزية بحاجة لفترة زمنية لتراكم خبرات

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
بايدينا كرؤساء اقسام ماليين. اللامركزية اعتقد كدائرة موازنة تعرف المشاكل الموجودة 100% وبالحوار يتم حل اغلب المشاكل.	وبناء قدرات لدى المجالس التنفيذية والمعنيين حتى يتمكنوا في المستقبل من تنفيذ الموازنة.
منـدوب مستشـفى الاميـر حمـزة: الالتزامات السابقة ليست كلها نتيجة تجاوز المخصص، نحن نطرح عطاءاتنا حسب المخصصات الواردة في قانون الموازنة لكن المشكلة بالتدفقات المالية، لا تكفي لتسديد التزاماتنا فتنتهي السنة المالية وتتحول الالتزامات للسنة التي بعدها. الكهرباء والماء لا نستطيع تحديد الحاجة دائما، هناك مشاريع لتخفيض الفاتورة ولكن المشاريع مكلفة ولا يوجد لها مخصصات، مثل الطاقة الشمسية والسبب التدفقات النقدية	– التدفقات النقدية غير كافية يمكن اخذها بعين الاعتبار في السنة القادمة. – لكل وحدة من الوحدات الحكومية موازنة مستقلة بحد ذاتها لها ايراداتها ونفقاتها بشكل مستقل، وبند الالتزامات الموجود بوزارة المالية للموازنة العامة للوزارات والدوائر الحكومية وليس للوحدات الحكومية.

في نهاية الاجتماعات شكر عطوفة المدير العام الحضور وأكد على أخذ محاور الاجتماع بعين الاعتبار كما أكد على ضرورة التنسيق والتعاون مع محللي الموازنة.